

الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدالة شيراتون

(العدد ٦٦) يوم الأحد ٢٦ ذي القعده ١٣٦١ - ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ (السنة ١١٣)

فإذا كان من ترتكب هذه الجريمة زوجاً من تعاطى الفحشاء في بيت العاهرات أو من أسوأها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو من كان لهم سلطة عليها يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاثة سنوات إلى سبع.

فأداة ٣ - استثناء من أحكام قانون تحقيق الجنایات ينزل رجال الضبطية القضائية الذين ينبدون لإثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر دخول وتفتيش كل بيت تكون قد دلت التحريات على أنه يدار للعاهرات وللماضي أو المدير أن يصدر بعد اطلاعه على محضر ضبط المخالفة أمر إداري بإغلاق البيت.

فأداة ٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات كل شخص من رجال الضبطية القضائية دخل بسوء نية بيتاً بقصد إثبات مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا الأمر وهو يعلم أن البيت لا يدار للعاهرات، وذلك مع عدم الإخلال بالحاكمية التأديبية.

فأداة ٥ - هل امرأة مريضة بأحد الأمراض الزهرية وتتصل في بيت من بيوت العاهرات بأخر اتصالاً جنسياً مع عالمها بمرضها تُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات وبفرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فأداة ٦ - يُلغى الأمر العسكري رقم ١٠١ المتقدم ذكره.

فأداة ٧ - يُعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

الناشرة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٢

لصطفى النحاس

أمر رقم ٢٤٧

باغلاق بيوت العاهرات

لحسن الصطفى النحاس رئيس

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية؛

ل وعلى اللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات؛

ل وعلى الأمر العسكري رقم ١٠١ بشأن بيوت العاهرات السرية؛

لوبقى على السلطة المخولة لها بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢؛

فقرر ما هو آت :

فأداة ١ - كفلق بيوت العاهرات في جميع البلاد ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٢ فيما مما عاوم المحافظات والمديريات فيكون تحديد الميعاد فيها بقرار يصدر من المحافظ أو المدير.

لولا يجوز من الآن فتح بيوت جديدة للعاهرات.

لوبقى في تطبيق هذا الأمر بيتاً للعاهرات كل عمل ينطبق عليه نص المادة الأولى من لائحة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات.

فأداة ٢ - هل من فتح أو إدار بيتاً للعاهرات أو ساهم أو وافق في إدارته بالمخالفة لهذا الأمر أو للائحة المشار إليها في المادة السابقة يعاقب بالسجن من ثلاثة سنوات إلى خمس.